أقر توزيع الدعم المركزي والموارد العامة المشتركة للعام القادم

مجلس الوزراء يوافق على عدد من المناقصات التنموية والخدمية بنحو أربعة مليارات ريال

التأكيد على أن المناقصات تخص مشاريع تنموية وخدمية في عدد من المحافظات من بينها العاصمتان السياسية والاقتصادية

التشديد على ضرورة أخذ الضمانات الكافية لتنفيذ المشاريع قبل توقيع العقود مع المقاولين

صنعاء/سبأ:

ناقش مجلس الوزراء في اجتماعه الدوري أمس برئاسة الدكتور علي محمد مجور رئيس المجلس مذكرة العرض المقدمة من الأخوة نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي ووزير المالية ووزير الإدارة المحلية بشأن توزيع الدعم المركزي والموارد العامة المشتركة للعام المالي 2008م على الوحدات الإدارية للسلطة المحلية.

واقر المجلس في ضوء مناقشته للموضوع توزيع اجمالي الدعم البالغ 22مليارا و784مليونا و291 ألف ريال على تلك الوحدات وفقا للمعايير المقرة لعملية التوزيع والمتمثلة في الكثافة السكانية 15 بالمئة، ووفرة الموارد لدى الوحدة الإدارية أو شحتها 30 بالمئة، ومستوى النمو الاقتصادي والاجتماعي ونسبة الحرمان 35بالمئة، وكفاءة الأداء في تحصيل الموارد المالية وكفاء الإنفاق 20 بالمئة.

ووجه المجلس وزير الإدارة المحلية إبلاغ كافة الوحدات الإدارية بمقدار حصة كل منها من الدعم المركزي والموارد العامة المشتركة للعام المالي القادم خلال مدة أقصاها يومان من تاريخه، والتأكيد على تلك الوحدات باستغلال تلك المخصصات في تنفيذ المشاريع قيد التنفيذ أولا قبل الدخول في أي مشاريع جديدة وكذا تسخير مواردها المحلية وحصصها من الموارد المشتركة على مستوى المحافظة في سبيل انجاز تلك المشاريع .

وفوض المجلس وزارة المالية بخصم نسبة 30بالمئة من الموارد السنوية للصناديق مركزيا و ذلك في حالة عدم الالتزام بعملية التوريد من قبل تلك الصناديق .

ووافق المجلس على مشروع القرار الجمهوري الخاص بإنشاء المعهد الدبلوماسي بوزارة الخارجية ووجه باستكمال الإجراءات القانونية لإصدار القرار .

ويهدف المعهد إلى المساهمة في تطوير الأداء المهني العام للدبلوماسية اليمنية وذلك من خلال تدريب الملتحقين بالعمل في وزارة الخارجية وتزويدهم بالمهارات الأساسية المطلوبة للعمل بما يتناسب مع طبيعة عملهم ، وكذا تطوير أداء القيادات والكوادر التخصصية لتمكينهم من التنفيذ الفاعل للسياسة الخارجية للجمهورية اليمنية بكفاءة واقتدار والاستناد إلى التقنيات والوسائل العلمية الحديثة المستخدمة في مجال العمل الدبلوماسي وغيرها من المهام .

ووافق مجلس الوزراء على مناقصات تنموية وخدمية بمبلغ إجمالي يصل إلى نحو أربعة مليارات ريال .حيث وافق المجلس على أربع مناقصات خاصة بهيئة مستشفى الثورة العام صنعاء بتكلفة إجمالية تبلغ مليونين و 519 ألفاً و 599 دولارا و 492 ألفا و 72 ألف يورو و مليونين و 260 ألف ريال تمويل حكومي .وتشمل تلك المناقصات شراء وتوريد أدوية تخدير وعنايات مركزة و ونفسية وولادة (امبولات فيالات) لثمانية وسبعين صنفا، ومستلزمات تمريض قطنية وماشابه لخمسة وأربعين صنفا وأدوية مضادات حيوية لاثنين وعشرين صنفا، ومحاليل وتغذية وريدية وغسيل كلوي ومشتقات الدم وامصال لثلاثة وثلاثين صنفا، إلى جانب ثلاث مناقصات خاصة بوزارة الداخلية (مصلحة السجون) وذلك بمبلغ إجمالي قدره 528 مليونا و687 ألفا و772 ريالا تمويل حكومي .

وتتضمن هذا المناقصات مشاريع تنفيذ مباني الإصلاحيات المركزية في كل من المهرة ولحج والحديدة، والتي تتكون من المبنى الرئيسي للإصلاحية وعنابر الجنود ودورات الصرف الصحي وخزانات المياه من الخرسانة المسلحة (أرضية وبرجية).

ووافق المجلس على مناقصة مشروع تحسين منطقة المعلا (الدكة) محافظة عدن (برنامج تطوير مدن الموانئ) بمبلغ إجمالي مليون و329 ألفا و 286 دولارا ممول من الحكومة وهيئة التنمية الدولية.

ويشتمل المشروع المقرر انجازه خلال عام من بدء التنفيذ الميداني على أعمال التوسيع والأعمال الترابية وطبقات الإسفلت والبردورات والأرصفة وإنارة الشوارع وغيرها من الأعمال المصاحبة للمشروع ، وعلى مناقصة مشروع صيانة وإعادة تأهيل بعض الشوارع القديمة والمدن وتحديدا المدينة البيضاء وأحياء أكتوبر والبصري والسلام وعبود والرشيد مع شوارع قاسم هلال وسقطره وكندا دراي والشوارع الموازية له وذلك بمبلغ إجمالي 133 مليونا و594 ألفاً و370 ريالاً تمويل حكومي ومحلي ..

ووافق المجلس على مناقصة مشروع توريد مواد شبكة كهرباء ماوية وكهربا الشويفة قرى ماره والصدر والحريم وكهرباء قدس قرى الزبيرة محافظة تعز ومواد شبكة الكهرباء عزلة قرضان مغرب عنس محافظة ذمار بمبلغ إجمالي وقدره 672 ألفاً و588 دولاراً و244 ألفاً و 690 يورو شاملا الضرائب القانونية والجمارك وأجور الشحن والتأمين والتخليص والنقل بتمويل حكومي.

وعلى مناقصة مشروع توريد محول132 / 33 كيلوفولت لمحطة التحويل الكهربائية الرئيسية ذمار وبقدرة 5ر22 / 45 ميجافولت أمبير وبتكلفة إجمالية تبلغ 730 ألفا و50 ألف دولار شاملا كافة المستحقات الضريبية والجمركية تمويل حكومي.

وعلى مناقصة مشروع تصريف الطاقة من محطة حزيز 3، التى تشمل شراء وتوريد كابلات أرضية ضغط عال نظام 33 كيلوفولت و11 كيلوفولّت مع الملحقات وأعمدة خشبية بطول 11 متراً وعوازل ومعدات حماية وأسلاك الومنيوم وملحقات الشبكة الهوائية وبمبلغ إجمالي قدره مليون و812 ألفا و254 دولارا تمويل حكومي.

وعلى مناقصة مشروع شراء وتوريد 200 كليومتر كابلات هوائية مختلفة السعات للمؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية وذلك بمبلغ إجمالي قدره مليون و806 آلاف و300 دولار تمويل ذاتي.

ووافق المجلس على مناقصة مشروع الخدمات الاستشارية لنظام إدارة المعلومات التابع لوزارة التربية والتعليم ومشروع تطوير التعليم الأساسي بمبلغ 851 ألفا و600 دولار تمويل الحكومة والبنك الدولي.

ويهدف المشروع إلى معالجة تكرار المعلومات في قاعدة البيانات المختلفة أو تضاربها إلى جانب تحديد وتغطية المعلومات الناقصة وتحديد المؤشرات التعليمية.

وعلى مناقصة مشروع تنفيذ خزان الخدرة مديرية جبل عيال يزيد محافظة عمران وذلك بتكلفة تبلغ 235 مليونا و280 ألفا و 733 ريالا ممولة من صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي، ويتكون المشروع من أعمال الحفريات والأعمال الخرسانية ومباني أحجار .. وعلى مناقصة مشروع تكليف دار استشارية للإشراف على حفر الآبار الاستكشافية للمياه في إب الممول من قبل البنك الدولي بمبلغ وقدره 231 ألفا و 990 دولارا، وتشمل مهام الاستشاري تحليل العطاءات المالية والفنية للمقاولين المتقدمين لحفر خمس آبار استكشافية في مدينة إب وكذا الإشراف على أعمال المسح التشخيصي للآبار وتأهيل الآبار القائمة .

وعلى مناقصة إنشاء المركز الثقافي في محافظة أبين المقدر تكلفته الإجمالية بمبلغ يزيد على نصف مليار ريال ستمول على مراحل ضمن الموازنة العامة للدولة.

ويشتمل المشروع على تشييد مبنى يضم بدروم وثلاثة طوابق مع القاعة الرئيسية بمساحة إجمالية قدرها 6 آلاف و 553 مترا مربعا تقريبا مع الأعمال الملحقة المتمثلة في غرفتين للحراسة والمولد الكهربائي والمحول والسور وأحواض الزهور وغيرها .

ووافق المجلس على مناقصة تنفيذ المرحلة الأخيرة من مشروع المعهد العالي للتوجيه والإرشاد التابع لوزارة الأوقاف والإرشاد الممولة من الحكومة بمبلغ اجمالي 449 مليونا و 204 آلاف و250 ريالا .. وتتكون المرحلة الاخيرة من استكمال تنفيذ وتشطيب المبنى بمساحة 1440 مترا مربعا وتنفيذ الدور الاخير للمبنى الرئيسي فصول الطالبات مع الإدارة الخاصة بمساحة إجمالية قدرها 1606 أمتار مربعة وتنفيذ السور مع البوابات وغرف الحراسة ومبنى سكن الطلاب المكون من 4 أدوار بمساحة ألف و 53 متراً مربعاً .

ووافق المجلس على مناقصة مشروع توريد وتجهيز وتركيب وتشغيل أقسام السيارات للمعهد التقني بفوه محافظة حضرموت ومعهد التدريب المهني بالمنصورة محافظة عدن ومعهد التدريب المهني بومدين محافظة لحج ومعهد التدريب المهني القرشية محافظة البيضاء وذلك بمبلغ إجمالي قدره مليون و 803 ألاف و345يوروا أي ما يعادل 485 مليونا و658 ألف ريال.

كما وافق المجلس على مناقصة الخدمات الاستشارية لتأهيل وتحليل وتقييم العروض والإشراف على تنفيذ أعمال المرحلة الثالثة من مشروع مطار صنعاء الدولي وذلك بمبلغ إجمالي قدره مليونان و717 ألفاً و 820 دولاراً بتمويل حكومي.

وتشمل هذه المرحلة حقل الطيران والمباني التابعة وذلك بالتزامن مع تنفيذ مشروع مبنى الركاب.

وقد شدد المجلس على جميع الجهات التابعة لها هذه المشاريع التي تمت الموافقة عليها أمس أخذ الضمانات القانونية الكافية للتنفيذ قبل توقيع العقود مع المقاولين وتحمل مسئولياتها في المتابعة المستمرة والتأكد من التزام المقاولين الكامل بالتنفيذ طبقا للمتطلبات والشروط المحددة في وثائق المناقصات وبالفترة الزمنية المحددة وبحسب كل مشروع .

وأحال المجلس مشروع القانون الخاص بضرائب الدخل إلى لجنة وزارية برئاسة الأخ نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي مع إضافة الأخوة رئيس مصلحة الجمارك ورئيس الإتحاد العام للغرف الصناعية التجارية ورئيس الإتحاد العام لنقابات عمال الجمهورية إلى اللجنة التي تتولى مراجعة مشروع القانون من كافة جوانبه، بما يستوعب ملاحظات الجهات المعنية ويتفق وتوجهات الحكومة وأفضل التطبيقات في هذا المجال الضريبي وعلى أن تقدم اللجنة نتائج أعمالها إلى المجلس خلال مدة لاتتجاوز شهراً ونصف الشهر من تاريخه ويهدف المشروع إلى توسيع قاعدة المجتمع الضريبي من خلال تشجيع وتحفيز المكلفين على الخضوع والامتثال الطوعي لأداء الضرائب المستحقة ، وكذا تطوير الإدارة الضريبية من خلال تفعيل دورها من إدارة جباية إلى إدارة خدمات تعمل بكفاءة عالية وفاعلية لتعزيز امتثال المكلفين لتأدية الضرائب المستحقة بسهولة ويسر وإرساء دعائم الثقة المتبادلة بينها وبين المجتمع الضريبي ووافق المجلس على الاتفاقية الموقعة بين وزارة التربية والتعليم والأزهر الشريف بشأن تزويد الوزارة بالمدرسين والوظائف الإشرافية وفق احتياجات الوزارة والإمكانات المتاحة والشروط والمواصفات المتفق عليها من قبل الطرفين وذلك للعامين الدراسيين 2007 ـ 2008م و2008ـ 2009م وكلف المجلس الأخوين وزيري التربية والتعليم والشؤون القانونية باستكمال الإجراءات القانونية بشأن هذه الاتفاقية التي تم توقيعها في القاهرة منتصف الشهر الماضي .

واطلع المجلس على تقرير الأخ وزير التربية والتعليم حول نتائج زيارته إلى جمهورية مصر العربية الشقيقة وذلك خلال الفترة من 10 ـ 20 أغسطس المنصرم .

في ورشة العمل الخاصة باستراتيجية الطاقة المتجددة

بهران: العام القادم سيتم إنشاء قطاع للطاقة المتجددة

صنعاء /سبأ:

بدأت أمس بصنعاء ورشة عمل بعنوان "إستراتيجية الطاقة المتجددة وخطة العمل" نظمها مشروع استراتيجية كهرباء الريف بوزارة الكهرباء والطاقة .

تتناول الورشة التي تستمر يومين بمشاركة 60 مختص في مجال الطاقة المتجددة عدداً من اوراق العمل المتضمنة استراتيجية الطاقة المتجددة سياستها وتعريفاتها وموارد الطاقة الحرارية الجوفية و استكشاف موادر الطاقة وتنمية طاقة الحرارة الجوفية والاستفادة منها إضافة إلى أنشطة اليمن في هذا المجال.

وتهدف الورشة إلى تبادل الآراء والمقترحات حول توليد الطاقة الكهربائية عن طريق المصادر المتجددة للأستفادة منها وعكسها على واقع الصعيد العملي ،وكذا استعراض دراسة الجدوى الخاصة بتوليد الطاقة الكهربائية من المصادر المتجددة التي نفذتها شركة لامايز العالمية ومناقشة الاطار السياسي للكهرباء والطاقة المتجددة في اليمن و سبل تنمية مصادر طاقة الحرارة الجوفية وطاقة الكتلة الحيوية (النفايات الصلبة).

وفي بداية الورشة أكد وزير الكهرباء والطاقة الدكتور مصطفى بهران على الأهمية التي تكتسبها الطاقة النووية بالنسبة لليمن في إنتاج الطاقة الكهربائية.. مشيراً إلى أن كمية الغاز التي حددتها الحكومة لقطاع الكهرباء والمقدر بـ 6ر5 ترليون قدم مكعب لن تغطي الإحتياجات أو الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية لـ 25 عاماً القادمة .

وبين أن تلك الكمية تكفي لتغذي 6 محطات غازية فقط تنتج كل محطة منها 400 ميجاوات بمعدل ثلاثة الآلاف ميجاوات على مدى الـ25 عاماً القادمة.

وقال بهران " في الوقت الذي يحتاج فيه اليمن حالياً الى هذاالقدر من الطاقة الكهربائية المولدة الامر الذي يجعل من الصعب ان نعيش خلال السنوات القادمة على 3000 ميجاوات نظرا لتزايد الطلب على الكهرباء".

وأكد أن وزارته تولي موضوع توليد الكهرباء من المصادر المتجددة الكثير من الاهتمام وهي بصدد انشاء قطاع للطاقة المتجددة بالوزارة خلال النصف الاول من العام القادم يتضمن القطاع ادارة عامة للطاقة الشمسية واخرى للرياح وإدارة ثالثة للطاقات المتجددة المختلفة بما فيها طاقة الحرارة الجوفية .

وبين الوزير أن اليمن اصبحت بحاجة الى الطاقة المتجددة كونها تحقق تأميناً أمناً لليمن من الطاقة و تعد افضل مصادر للطاقة فيما يتعلق بعلاقتها بالبيئة.

وأشار إلى أن الوزارة ستشرع مع بداية العام 2008م بتقسيم المؤسسة العامة للكهرباء الى ثلاث مؤسسات تتضمن النقل ،التوزيع ، التوليد.

من جانبه اكد المهندس أسعد الاشول مدير مشروع كهرباء الريف على ان طاقة الشمس والرياح يمكن ان تكون مجدية جدا في المناطق الريفية النائية والبعيدة من الشبكة العامة ذات التضاريس الوعرة .

واوضح أن الوزارة عملت على مراجعة استراتيجية الكهرباء ومصادر الطاقة للعشرين السنة القادمة المتضمنة الاعتماد على مصادر الطاقة المحلية بأكثر قدر ممكن والبدء في رفع القدرة التوليدية بالطاقة المتجددة والطاقة النووية وتطوير العمل المؤسسي لقطاع الكهرباء والتخفيف من العجز في الطاقة وتقليل الاطفاءات وتخفيض استخدام الوقود السائل وتنويع وتأمين مصادر الطاقة والاستفادة الكاملة من الغاز الطبيعي وتخفيض الانبعاثات للمواد المضرة بالبيئة وتشجيع القطاع الخاص المحلي والاجنبي للأستثمار في مجال توليد الطاقة الكهربائية .

وكان رميو باكودين ممثل شركة لامايز العالمية قد استعرض دور الطاقة المتجددة في تعزيز أمن الطاقة والتقليل من استهلاك وقود الديزل والانبعاث الحراري والدور المناط بالقطاع الخاص في الاستثمار في هذا المجال في الوقت الذي لاتستطيع فية الحكومات المقدرة على تمويل مثل هذه المشاريع.

مشيراً إلى ما توصلت الية الدراسة الخاصة بالجدوى من توليد الطاقة الكهربائية في اليمن واهمية الاعتماد على الطاقة المتجددة وتطوير العمل المؤسسي لقطاع الكهرباء وتنويع مصادر توليد الطاقة الكهربائية.

حضر الورشة مدير المؤسسة العامة للكهرباء المهندس عبدالمعطي الجنيد ونائب مدير المؤسسة لقطاع كهرباء الريف احمد قايد الصبري و رئيس هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية الدكتور إسماعيل الجند وعضو مجلس الشورى سعيد يافعي والقنصلي الفخري لأيسلندا في اليمن علوي قربي وعدد من مسؤولي وزارتي المياه والبيئة، التخطيط والتعاون الدولي ، وجامعة صنعاء، وعدد من ممثلي القطاع الخاص .

بدء أعمال الدورة الثانية للمجلس المركزي لاتحاد المعلمين العرب

الجوفي يؤكد أهمية دور المعلمين في تنشئة الأجيال وغرس القيم الدينية ومحاربة الإرهاب

المرتضى: الدورة تشكل مرحلة مهمة في العمل العربي المشترك

صنعاء / سبأ:

بدأت أمس بصنعاء أعمال الدورة الثانية للمجلس المركزي لإتحاد المعلمين العرب بمشاركة خمسة عشرة دولة عربية.

وفي مستهل افتتاح أعمال الدورة أكد وزير التربية والتعليم الدكتور عبدالسلام محمد الجوفي على أهمية توقيت انعقاد اتحاد المعلمين في بداية العام الدراسي الجديد لمناقشة قضايا العرب التعليمية الهادفة إلى مواكبة المتغيرات الجارية على الساحة الدولية .

وقال الوزير: إن انعقاد هذا المؤتمر يعد بعد انعقاد الدورة الاستثنائية في الوطن العربي للتربية والثقافة والعلوم التي أقرت إطلاق إستراتيجية التعليم العام والتي أكدت ضرورة تطوير التعليم في المنطقة العربية بآليات جديدة يكون قادرا على استيعاب كل ما هو جديد، وقادرا على مواجهة كافة التحديات .

منوهاً بأنه لا يمكن الحديث عن عمل عربي موحد، والجامعة العربية تعمل في جانب، واتحاد المعلمين في جانب آخر، وانه يجب الاستفادة من خبرات الجانبين في مجال تطوير التعليم وتحدث وزير التربية والتعليم عن التحديات التي تواجه المنطقة العربية والتي من أبرزها محاولات إضعاف الولاء الوطني .. داعيا منظمات المجتمع المدني والمؤسسات المستقلة إلى تعزيز سيادة الولاء الوطني بين أفراد المجتمع في المنطقة العربية .

وأشار الجوفي إلى أن ما وصلت إلية المنطقة العربية من انحطاط نتيجة لانتزاع الولاء الوطني من بيننا، وان كثيرا من المفكرين والتربويين و القيادات العربية فهمت بشكل خاطئ بان الولاء للوطن يتعارض مع الدين، وان الولاء للدين يتعارض مع الولاء للوطن لذلك أصبحنا نعاني كثيراً من التطرف بكافة أشكاله الذي يعد عدواً للتقدم وللتطور وللإنسانية وللمعلمين .

واستعرض الدكتور الجوفي دور المعلمين في تنشئة الأجيال وغرس القيم الدينية والولاء الوطني ومحاربة الإرهاب بكافة أشكاله .

وتطرق وزير التربية إلى القصور في إعداد وتأهيل المعلمين والمعلمات في الوطن العربي ، وما يجب على اتحاد المعلمين العرب في هذا الجانب وذكر وزير التربية والتعليم الدكتور عبدالسلام الجوفي في ختام كلمته بالمزايا التي يتمتع بها معلموا اليمن عن غيرهم من النقابات المهنية الأخرى.

من جانبه أشار الأمين العام لاتحاد المعلمين العرب الدكتور / فرج عبدالله المرتضى إلى أن هذه الدورة تشكل مرحلة مهمة في العمل العربي المشترك كونها تمثل بداية جديدة في أسلوب العمل التعليمي العربي، مستعرضاً دور العملية التعليمية في تحسين وتجويد مخرجات التعليم لتلبية معايير الجودة التي يتطلع إليها المجتمع لتصل إلى إحداث توازن بين ما ننتجه / المخرجات / وتوجهات وتطلعات المجتمع.

وقال المرتضى " إن الأمة العربية بما تمتلك من إرث حضاري عريق وعلى الرغم من واقع التجزئة والتخلف الراهن إلا أنها مازالت قادرة على استنبات مشروعها النهضوي لتشكل قاعدة مهمة من قواعد ارتكاز الشعوب المقهورة في كفاحها ضد المشروع الاستكباري الامبريالي الصهيوني المتوحش.

وأشار إلى أن ما تحققه المقاومة في كل من العراق وفلسطين وما حققته المقاومة الوطنية في لبنان ضد المشروع الأمريكي الصهيوني والذي خطط له للمنطقة العربية تحت مسميات مختلفة، لابد له من دعم وترسيخ لثقافة المقاومة بكل أشكالها المسلحة والثقافية والتربوية ومواجهة كل التحديات، مثمنا دور نقابة المهن العامة التعليمية والتربوية اليمنية لاستضافتها أعمال هذه الدورة.

كما ألقيت عدد من الكلمات من قبل رئيس النقابة العامة للمهن التعليمية والتربوية عبدالوهاب الرميم ورئيس الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن محمد الجدري وأمين عام اتحاد نساء اليمن فوزية نعمان .. أشارت في مجملها إلى الدور الريادي الذي يسهم به المعلم في تنشئة الأجيال .. مشيرة إلى ما تواجهه الأمة العربية من مؤامرات وهو ما يضع اتحاد المعلمين العرب ووزارات التربية والتعليم في الوطن لعربي أمام مسؤولية توحيد الجهود والسير بخطى سريعة وجادة نحو تعزيز دور المعلم في محاربة التطرف والتعصب والإرهاب وتعميق الولاء الوطني والقومي وتعزيز القيم الدينية السليمة من خلال إعداد المعلم والمناهج ليتم إعداد جيل عربي قادر على مواجهة كافة التحديات.

وأشادت الكلمات بجهود القيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية لدعمه المتواصل العملية التعليمية وحرصه على رفع مستوى المعلم ماديا ومهنيا.

وحيت الكلمات المقاومة الفلسطينية والعراقية واستبسالهما في وجه الاستعمار.

حضر الافتتاح رئيس جمعية كنعان فلسطين يحيى محمد عبدالله صالح وعدد من القيادات التربوية.

هذا وتناقش الدورة التي تستمر ثلاثة أيام تحت شعار " من اجل تعزيز دور المعلم العربي في مواجهة الإرهاب بكافة أشكاله والحفاظ على الهوية الوطنية والانتماء القومي " قضايا العنف والتطرف وأثرهما السلبي على وضع المعلم العربي وأهمية تعزيز مكانة المعلم الاجتماعية والاقتصادية بما يمكنه من أداء رسالته التعليمية السامية.

كما ستتناول الدورة أوضاع المعلمين في العراق وفلسطين إضافة إلى العديد من القضايا التي تهم الأمة العربية.

الأمن الغذائي : قضية وطنية يجب الاهتمام بها

سلوى صنعاني

– أصبحت قضية الأمن الغذائي اليوم حديث الساعة في حياة المواطنين والتي بدأت تبرز على السطح في ظل إرتفاع أسعار الموادِ الغذائية الاساسية ارتفاعاً جنونياً لا يحدها حداً بل أخذت هذه القضية تؤرق المستوى المعيشي لكل أسرة يمنية وتبث في نفسها عدم الطمأنينة وأصابتها بالخوف من مغبات المستقبل المجهول وما يخبئه لها القدر من كوارث وتداعيات غير منظورة نتيجة عدم وجود مخزون استراتيجي من المواد الغذائية في البلد لأكثر من ستة أشهر على الأقل نتيجة استيراد يحتكرون قوت الشعب اليمني ويرفعون أسعاره بطريقة جنونية بقصد الربح السريع الفاحش الخاضع لنا فوق العرض والطلب لحرية السوق بين التاجر والمستهلك .

– وقد بادر منتدى د. فضل الربيعي مدير عام مديرية دار سعد رئيس المجلس المحلي بالمديرية كعادته اسبوعياً من كل يوم أحد في تنظيم ندوته بعنوان "الأمن الغذائي" دعا إليها أساتذة متخصصين أمثال د. أحمد السيد و د. نجيب ثابت للحديث عن هذا الموضوع الوطني الحيوي الذي أصبح يهم كل مواطن في اليمن .

– وقد عرف د. أحمد السيد في مستهل محاضرته مفهوم" الأمن الغذائي" فقال : إن الأمن يعني الطمأنينة وإزالة الخوف أما اصطلاحيا فإنه يهدف الى تحقيق لأهداف حسية ومادية ومعنوية تتعلق بتوفير المأكل والمشرب ورفع حاسة الذوق لدى الانسان ورفع حالته المعنوية عندما يشعر بأن الغذاء متوافراً لديه لأن الانسان بطبيعته الفطرية بحاجة ماسة الى الطمأنينة والأمن لكي يواجه أي كوارث طبيعية أو نشوب صراعات أو حروب طارئة وقد ينشأ مفهوم الأمن الغذائي عبر مراحل تطور الانسان البدائي فردياً وكمجتمع ثم تطور الى إطار الدولة وهناك ثلاثة عوامل يمكن أن تؤدي الى تحقيق الأمن الغذائي هي إقامة مجتمع إنساني تسوده وساطة الدولة في ظل نظام سياسي قائم على الحرية والعدالة الاجتماعية وتحصين المواطن من تداعيات الحروب وكيفية استغلال الموارد الاقتصادية لصالح الامة والعمل على تلبية حاجات الناس من الغذاء وتنمية الطبقات في المجتمع وخلق التكافل الاجتماعي بينها بحيث لا تسود طبقة على أخرى.

– كما أكد المحاضر (د. أحمد السيد) بأن اليمن مؤهلة بالفعل في توفير الامن الغذائي لمواطنيها إذا ما وضعت لها استراتيجية مخططة في الجوانب الزراعية والحيوانية والسمكية تؤمن احتياجات الناس من الامن الغذائي ولكن الوضع الحالي الذي تعيشه اليمن يشير الى عدم تقنين المبيدات التي يتم رشها على الزراعة قد تسببت في إحداث الضرر بها وأن الزارع اليمني بوجه عام لم يعد مرتبطاً بالاراضي فتركها عرضة للقحالة وعلينا أن نؤكد هنا بضرورة محاربة المبيدات المضرة التي اصابت الانسان بأضرار خطيرة مثل السرطان كما أضرت بالحيوان أيضاً ولا يخف علينا أن هناك أي عوامل خارجية أدت الى إنحرافات الامن الغذائي في بلادنا حتى نكون عالة على استيراد القمح من دول محتكرة لذلك مثل أمريكا وكندا واستراليا وأن يكون لها اسواق مفتوحة في تصريف منتوجاتها الزراعية أو الصناعية سواء بالترغيب أو الترهيب ويظل الاعلام يلمع وجه امريكا متخذاً من الظروف المناخية التي سببها الاحتقان الحراري في العالم مجرد تعميمه وتضليل بقصد بسط سيطرتها على العالم والتحكم في أمنه الغذائي .

– وقد خرجت الندوة بالتوصيات التالية :

1– إتخاذ قرار سياسي شجاع من الدرجة الاولى أساسها إعادة بناء المؤسسات الاقتصادية القائمة .

2– إتخاذ خطوات عملية جريئة لحل أزمة الأمن الغذائي .

3– تشكيل لجنة في مجلس النواب للأمن الغذائي.

4– تشكيل مجلس الامن القومي الغذائي في البلاد .

5– التخطيط الاستراتيجي الزراعي لتلبية احتياجات المواطنين من الغذاء وإصدار قانون خاص بشأن الأمن الغذائي يلزم فيه المزارعين بهذه الاستراتيجية.

6– أن تتخذ الدولة اجراءات احترازية صارمة بشأن التقنين من استخدام المبيدات الضارة بالزراعة.

7– أن توفر الدولة أعلى نسبة من الاكتفاء الذاتي للأمن الغذائي .

8– بناء مخزون استراتيجي من الحبوب.